

اسم المقال: تطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية والتجارية

اسم الكاتب: هشام عماد ارحيم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8681>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 19:07 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم
القانونية



المجلد 21، العدد 3
ربيع الأول 1446 هـ / سبتمبر 2024م

التقديم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

تطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية والتجارية

هيثم عماد ارحيم⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2023-09-04

تاريخ الاستلام: 2022-12-24

ملخص البحث:

تعرض هذا البحث إلى حلول الذكاء الصناعي موضع قاضي إدارة الدعوى المدنية، وفقاً لقانون المرافعات الفلسطيني والقوانين المقارنة، وبيان طبيعة دور قاضي إدارة الدعوى المدنية في الوضع التقليدي، وكيفية توظيف تلك الطبيعة وتطويعها في البيئة الإلكترونية، وكان لزاماً علينا بيان المتطلبات التشريعية الواجب توافرها، حال البدء بعملية إدارة الدعوى بطريق الذكاء الاصطناعي، منها ما يتعلق بالتشريعات المرتبطة بالتبليغات بالطريق الإلكتروني، والتشريعات المرتبطة بوسائل الدفع المستحدثة، كبديل عن الدفع باليد، ومنها ما يرتبط بالمتطلبات الفنية اللازمة لبناء نظام إلكتروني قوي، يعمل على حماية الشبكة الداخلية للبرنامج الحاضن للذكاء الاصطناعي، ويتيح للمستخدم سهولة الاستخدام، ويكفل حماية بياناته ومستنداته، وهو بدوره ما يؤدي إلى قصر إجراءات التقاضي، وتقصير المدد والآجال، وتم طرح تجارب بعض الدول العربية التي قامت بإقرار نظام التقاضي عن بعد، والاستشهاد بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص، وتقييم تلك التجربة، وكيفية الاستفادة من تلك التجربة في الحالة الفلسطينية، كما تعرضت الدراسة إلى بيان إدوار الذكاء الاصطناعي السابقة لانعقاد الدعوى، والأدوار اللاحقة لانعقاد الدعوى

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، إدارة الدعوى المدنية.

(1) كلية القانون وتكنولوجيا المعلومات - جامعة غزة (غزة - فلسطين)

المقدمة:

يعد الذكاء الاصطناعي أحد روائع نتاج العقل البشري، وقد "ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي في سنوات الخمسينيات، واستُخدم هذا المصطلح للمرة الأولى خلال مؤتمر جامعة دارتمورث بشأن الذكاء الاصطناعي في صيف عام 1956" (المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو، 2019).

ومجالات الربط بالذكاء الاصطناعي لم تعد محصورة على شريحة معينة من القطاعات، فنجد أن مؤسسات الضريبة بدأت تعتمد على برامج المحاسبة السحابية، وقطاع العدالة كأحد القطاعات الخدمية المهمة في الدول، ينبغي أن يوظف ويطوع الذكاء الاصطناعي، في خدمة هذا القطاع

وتتفاوت الدول فيما بينها في مواكبة مجال تطوير الذكاء الاصطناعي في خدمة قطاع العدالة، بسبب ضعف القدرات والموارد المتاحة لديهم، ذلك أن الذكاء الاصطناعي بحاجة لبنية تحتية تكنولوجيا، وبنية تشريعية تتواءم مع المتطلبات التكنولوجية، وبعض الدول لا تملك الإمكانيات لذلك

فجد بأن دولة إستونيا أوكلت للذكاء الاصطناعي مهمة الفصل في المنازعات الصغيرة، التي لا تزيد عن مبلغ (7000) يورو (الترباوي، 2022)، في حين نجد أن دولة الإمارات العربية، قد مكنت المتقاضين من تداول الدعاوى القضائية عن بعد على وقع جائحة كورونا، ونجد أن جمهورية مصر العربية حديثاً، قد أتاحت التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية، كما نجد أن فلسطين قد قامت بإنشاء برنامج الكتروني خاص بإدارة سير الدعوى "برنامج الميزان"، فكل دولة تقوم بتطوير الوسائل حسب الإمكانيات

والتقاضي عن بعد بالمفهوم الضيق الشائع، يخرج عن مضمون بحثنا، ذلك أن فكرة التقاضي عن بعد، أصبحت فكرة تقليدية في ظل التطور التكنولوجي الحاصل؛ لأنها تحتاج للجهد البشري في متابعة عمليات الإدخال والإخراج بشكل دوري ومتتابع، وفكرة عمل الذكاء الاصطناعي تختلف عن ذلك كلياً، سيان أنه يقوم بمعالجة البيانات المدخلة من قبل المستخدم بشكل أتماتيكي، ودون الحاجة للموظف للمتابعة، وبعض الدول تذهب إلى التوجه نحو تخويل الذكاء الاصطناعي مهمة الفصل بالدعاوى مثل إستونيا، والبعض الآخر يقوم بشكل تقليدي بعمليات التقاضي الإلكتروني عن بعد، معتمدين بشكل كبير على تدخل العنصر البشري في مراجعة عمليات الإدخال والإخراج، مثل فلسطين، والبعض الآخر يدخل الذكاء الاصطناعي في بعض الإجراءات دون الأخرى، ويعتمد في الباقي على النظام الإلكتروني التقليدي وهذا ما تتبعه دولة الإمارات

وفكرة تطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى، لم تأتي عبثاً، ولا تعد تزييداً، بل هي فكرة ذات هدف أساسي، إلا وهو تقصير الإجراءات والحد من أمد التقاضي، ونلاحظ في هذا الجانب، بأن هناك جهود تبذل من قبل مجلس القضاء الأعلى في فلسطين "قطاع غزة تحديداً" حيث تم تكليف مجموعة من القضاة بعمل دراسة بعنوان، "الأسباب المؤثرة في إطالة أمد التقاضي"، ونشير في هذا الصدد، إلى أن تقرير اللجنة القانونية حول القضاء النظامي والنيابة العامة، الدورة غير العادية الرابعة، الجلسة الأولى، الاجتماع الثالث والسبعون، المنعقد في مدينتي رام الله وغزة - 30 / 01 / 2014، قرار رقم (1382 / غ.ع. 1/4)، قد وضع يده على المشكلة، ووضع لها الحلول الجزئية، والتي تتشابه بحد كبير مع موضوع بحثنا

إشكاليات البحث:

- المتتبع لنصوص قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني، يجد أن المشرع لم يتطرق بشكل مباشر إلى فكرة أيكال قاضي مختص مهمة إدارة الدعوى المدنية والتجارية كما فعل المشرع الأردني، على الرغم من أنه منحه دوراً إيجابياً، ولم يعد دوره مجرد دور رقابي، فما مدى شرعية الإجراءات المتخذة بهذا الصدد، حيال قيام مجلس القضاء الأعلى بتفويض، عدد من القضاة بالقيام بمهمة إدارة الدعوى المدنية، وأن جاز ذلك، ما مدى جواز أحلال برامج الذكاء الاصطناعي (الروبرت)، ليحل محل قاضي إدارة الدعوى المدنية؟
- مدى كفاية النصوص الواردة في قانون أصول المحاكمات المرتبطة في إدارة الدعوى المدنية والتجارية بالشكل الإلكتروني؛ إذ إن الذكاء الاصطناعي سيقوم بشكل تلقائي بتبليغ المدعى عليه عبر عنوانه المرقوم ضمن بيانات الهوية الوطنية المرفوعة عبر السجل الإلكتروني، ودون الحاجة لتدخل موظفين الشؤون الإدارية لإتمام تلك المهام.

تساؤلات البحث:

1. هل تكفي التشريعات الحالية لمعالجة تدخل الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية؟
2. هل نحن بحاجة لتشريع مماثل للتشريع القطري رقم (24) لسنة 2017؟
3. هل نحن بحاجة لإحلال الذكاء الاصطناعي حلول كلي في الدعوى المدنية، أم الحلول الجزئي المتمثل في إدارة الدعوى أفضل؟

4. هل يعد تفويض مجلس القضاء الأعلى، للذكاء الاصطناعي بممارسة إدارة الدعوى تعدي على منظومة العدالة؟

أهداف البحث:

التعرف إلى مدى ملاءمة التشريع الفلسطيني لربطه بالأنظمة التكنولوجية في إطار إدارة الدعوى المدنية والتجارية، والاطلاع على بعض التجارب العربية في هذا المضمار، سيما أن التجربة الإماراتية، تقترب إلى التقاضي الإلكتروني لديهم، من فكرة عمل برامج الذكاء الاصطناعي بالشكل الجزئي

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث ببيان الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الذكاء الاصطناعي ضمن مراحل الدعوى المتعاقبة، وتأثيرها على خفض منحنى الكلفة المالية في المعالجة التقليدية للدعوى، وتقصير أمد التقاضي، وهو ما سيعزز مفهوم العدالة

حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم (24) لسنة 1988، قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطينية رقم (2) لسنة 2001، قانون أصول المحاكمات الإماراتي رقم (11) لسنة 1992، قانون العنوان الوطني القطري رقم (24) لسنة 2017، قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية المصري رقم (146) لسنة 2019.

2. **الحدود الموضوعية:** إدارة الدعوى المدنية والتجارية إلكترونياً باستخدام برامج الذكاء الاصطناعي.

3. **الحدود الزمانية:** سيقصر بحثي في الفترة الزمنية 2000- وما بعدها.

الدراسات السابقة:

1. **المناصرة، مجد وليد عطا (2012)** إدارة الدعوى المدنية وتطبيقاتها العملية وفقاً لأحكام القانون الأردني – والتي تناولت من خلالها الباحثة، بشكل معمق فكرة إدارة الدعوى المدنية في التشريع الأردني، والمفاهيم الرئيسية التي تقوم عليها إدارة الدعوى المدنية مشتملة على فكرة السيطرة القضائية المبكرة، والمستمرة، وتتناول مهام قاضي إدارة الدعوى المدنية (المناصرة، 2012).

وتختلف دراستي عما ساقته الباحثة، بأنني لن أقف عند أتناول الجانب النظري فقط، بل سأقوم بمزجه مع النصوص القانونية المتوافقة، والتأصيل للقواعد التي ينتابها قصور بشكل يتناغم مع مضمون فكرة تطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية والتجارية

2. **سهيلة، جبالي صبرينة بن عمران (2022)** - دور الذكاء الاصطناعي في اقتراح استراتيجية التقاضي-والتي تناول بها الباحث، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، وتقدير تجربة العدالة الرقمية في الجزائر. (سهيلة، 2019)

وتختلف دراستي عما ساقه الباحث، بأنه تطرق للتطبيقات وبشكل سطحي، ولم يتطرق لتعديل البنية التشريعية بما يتواءم مع طبيعة العمل الإلكتروني، وسنتعرض للأدوار السابقة واللاحقة لعمل برنامج الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى بشكل مفصل

منهجية البحث:

سنعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي للنصوص القانونية الواردة في التشريع الفلسطيني، المرتبطة بالموضوع، وعمل المقارنة بين التشريع الفلسطيني والتشريعات العربية، في سبيل سد القصور في هذه الجوانب، وسنقوم بالتأصيل فيما لم يرد فيه بيان من جزئيات، لأجل الخلوص والاهتداء بقواعد عامة تنظم عملية تطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية والتجارية

خطة البحث:

سأعتمد في أعداد هذا البحث، على تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ إذ سأتناول ضمن مبحث تمهيدي، سلطة قاضي إدارة الدعوى المدنية ضمن مطلبين، المطلب الأول: النظم القانونية في إدارة الدعوى المدنية، وبالمطلب الثاني: الطبيعة القانونية لقاضي إدارة الدعوى المدنية، وسأتناول بالمبحث الأول، تطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية والتجارية، ضمن ثلاثة مطالب؛ إذ سأتناول بالمطلب الأول منه، بيان ماهية الذكاء الصناعي وعلاقته بالقانون، وسأتناول بالمطلب الثاني المتطلبات التشريعية والفنية لتطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية والتجارية، وسأتناول بالمطلب الثالث، التجارب العربية في إدارة الدعوى المدنية والتجارية عن بعد

وسأتناول في المبحث الثاني، دور وصلاحيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية والتجارية، ضمن مطلبين، وسأتناول في المطلب الأول منه، أدوار الذكاء الاصطناعي السابقة لانعقاد الخصومة، وفي المطلب الثاني أدوار الذكاء الاصطناعي اللاحقة لانعقاد الخصومة

المبحث التمهيدي: سلطة قاضي إدارة الدعوى المدنية

تنتهج بعض النظم القانونية في ممارسة عملها المنهج الاستقرائي، والذي يمنح القاضي سلطات أوسع في مجال إدارة الخصومة المدنية في كافة مراحلها عما هو عليه الحال في النظام الادعائي (زيدات، إدارة الخصومة المدنية في قانون أصول المحاكمات ، 2013، صفحة 38) وليبيان تلك النظم المتبعة في إدارة الدعوى، وطبيعة الأعمال التي يقوم بها القاضي في هذه النظم، فإننا سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: النظم القانونية المتبعة في إدارة الدعوى المدنية

تسير بعض النظم القانونية، لتخصيص قاضي فرد متخصص في إدارة الدعوى المدنية والتجارية، ونظم تعهد لقاضي الموضوع صلاحية إدارة الدعوى، بجانب اختصاصه الأصلي، وليبيان تلك النظم، فإننا سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: النظام الاستقرائي لإدارة الدعوى المدنية:

تعهد بعض النظم القانونية إلى تخصيص قاضي إدارة مختص، ومن تلك النظم النظام الأردني، والذي نص وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم (24) لسنة 1988، وتعديلاته، وضمن الفقرة الأولى من المادة (59) مكرر على (تنشأ في مقر محكمة البداية إدارة قضائية تسمى "إدارة الدعوى المدنية" على أن يحدد وزير العدل المحاكم التي يتم فيها أحداث هذه الإدارة)، ويتبين بأن المشرع الأردني قد عمد إلى تحويل قاضي مختص لإدارة الدعوى

الفرع الثاني: النظم تتوسط بين المنهج الاستقرائي والادعائي:

يتسم هذا النظام بأنه يعطى لقاضي إدارة الدعوى، صلاحية الفصل في الموضوع أيضاً، وهذا ما هو جاري العمل عليه في نظام المحاكمات المدنية الفلسطيني، حيث نصت المادة (1/ 120) من قانون أصول المحاكمات الفلسطينية رقم (2) لسنة 2001 على أنه (تكلف المحكمة الخصوم في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وبعد تكرار اللوائح تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، الخ.)، وهناك عديد من الشواهد القانونية التي توحى بذلك، ونشير أيضاً بأن المشرع أتاح لقاضي الدعوى سلطة واسعة في تقدير البيئة ومدى الحاجة إليها، حيث نصت المادة (35) من قانون البيئات الفلسطينية على أنه (يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تطلب أوراقاً أو سندات من الدوائر الرسمية إذا تعذر على الخصوم ذلك).

ويظهر مما سبق بأن التشريعات التي تأخذ بمبدأ النظام الاستقرائي كالمملكة الهاشمية، قد منحت لقاضى إدارة الدعوى دور إيجابي في تحديد مسار الخصومة ككل منذ البداية، سيان أن الملف يعرض بداية لدى قاضى إدارة الدعوى، وهو من يملك زمام الأمور بتحديد ما هو مطلوب، وما هو ممنوع تقديمه من بينات ومستندات، وهذه الصلاحية مصدرها القانون، وتقديرها يعود لقاضى إدارة الدعوى

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لقاضي إدارة الدعوى المدنية

تختلف طبيعة الأعمال التي يقوم بها قاضي الإدارة أثناء ممارسة عمله، فوفقاً للنظام الاستقرائي، فتجده يمارس أعمال أداريه محضه، كما هو معمول به بالمملكة الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبالنسبة للأعمال التي يمارسها التي تتوسط النظام الاستقرائي والادعائي، فنجده يمزج بين تلك الأعمال، ولبيان تلك الطبيعة فإننا سوف نعرض ذلك ضمن فرعين:

الفرع الأول: أعمال قاضي إدارة الدعوى المدنية أعمال ذات طابع إداري محض:

مكن النظام الاستقرائي، الذي يتيح للقضاء ممارسة أدوار إيجابية أثناء نظر الدعوى، من السيطرة المبكرة على ملف الدعوى، وذلك من خلال منح قاضي إدارة الدعوى صلاحيات تمكنه من إدارة الملف والإشراف عليه قبل الولوج في إبراز البينات، ونجد أن قانون أصول المحاكمات الأردني وضمن المادة (59) قد أحسن صنعا، عندما تطرق للأدوار والمهام التي يقوم بها قاضي إدارة الدعوى، ومنها مراقبة التبليغات، وعرض التسوية والإشراف على تجهيز الدعوى لإحالتها إلى قاضي الموضوع

والمتتبع لنصوص قانون أصول المحاكمات الأردني، يجد بأن قاضي إدارة الدعوى ممنوع بنص القانون من نظر موضوع الدعوى التي أشرف على إدارتها (التكروري، إدارة سير الدعوى المدنية، 2020، صفحة 11)، ورتب على نظره لموضوع الدعوى التي سبق له واتخذ قراراً بها، أن يصبح حكمه باطلاً

الفرع الثاني: أعمال قاضي إدارة الدعوى المدنية أعمالاً قضائية:

يبدو أن الأمر متداخل بعض الشيء في القانون الفلسطيني؛ إذ نجد بأن قانون أصول المحاكمات المدنية الفلسطيني رقم (2) لسنة 2001، قد جعل للقاضي دوراً إيجابياً سواء قبل بدء السير بالدعوى، ومن ذلك منح القاضي القيام بأعمال التسوية القضائية، أو خلال السير فيها، حيث منح القاضي صلاحية حصر البينة، وأناط بقاضي الموضوع مهمة إدارة الجلسة والحفاظ على النظام العام ضمن المادة (117)

وأمام هذا المزج للأدوار التي يمارسها قاضي الموضوع في فلسطين، فتارةً تجده يمارس أعمال موضوعية، مثل استجواب الخصوم، وتارة تجد قاضي الموضوع يمارس أعمالاً إدارية محضة، مثل طلب حصر البيّنات

وبعد هذا العرض الموجز يتضح بأنه من الصواب السير نحو تخصيص المشرع الفلسطيني لقاضي لإدارة الدعوى المدنية، كما هو معمول فيه في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك في المملكة الهاشمية، ويتفرع عن هذا الرأي، تساؤل مهم، هل يملك مجلس القضاء الأعلى أو وزير العدل، صلاحية نذب عدد من القضاة بإدارة الدعوى المدنية في ظل عدم وجود قاضي إدارة، منصوص عليه في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني؟

تنص المادة رقم (68) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني، على أنه (يجوز لمجلس القضاء الأعلى أن ينتدب في محاكم الصلح والبدائية قاض يتولى التوفيق بين الخصوم في الدعاوى التي يجوز فيها الصلح)

كما وتجيز (3 / 23) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 م، والتي تنص على انه (يجوز نذب القاضي مؤقتاً للقيام بأعمال قضائية غير عمله أو بالإضافة إليه أو القيام بأعمال قانونية متى اقتضت ذلك مصلحة وطنية بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى)

والمنتبّع للنصوص السابقة، يجد بأن المشرع الفلسطيني قد منح لمجلس القضاء الأعلى صلاحية انتداب بعض القضاة وفقاً لقانون أصول المحاكمات، وأتاح لوزير العدل صلاحية نذب أحد القضاة للقيام بأعمال غير قضائية، وهي أعمال تخرج عن نطاق المحاكم، ومنحه أيضاً صلاحية بتفويض ونذب القضاة بمهام ملازمة لدورهم الرئيسي، ونرى بأن هذه النصوص تأتي متوافقة مع قاعدة من يملك الكل يملك الجزء، ومن يملك الإنشاء يملك الإلغاء، ومؤدى ذلك بأن مجلس القضاء يملك الحق بإنشاء إدارة متخصصة لإدارة الدعوى المدنية

هذا ويشير الدكتور، عثمان التكروري " بأن للمحكمة الحق في رسم السياسة العامة في إدارتها للدعوى، فهي من يملك الحق في تسيير وتوجيه الدعوى بالشكل الذي يحقق أهدافها". (التكروري، إدارة سير الدعوى المدنية، 2020، صفحة 6)

وبالتوازي مع ذلك نجد بأن موقف التشريع الإماراتي قد جاء مقارباً لما أسلفناه؛ إذ نصت المادة رقم (1 / 42) مكرر، من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي رقم (11) لسنة 1992، والتي تنص على (ينشأ بقرار من وزير العدل أو رئيس الجهة القضائية المحلية –

كل بحسب اختصاصه – في مقر المحكمة المختصة مكتب يسمى " مكتب إدارة الدعوى " ويحدد القرار نظام عمل المكتب). (قانون رقم (11) لسنة 1992، بشأن إصدار قانون الإجراءات المدنية المنشور بالجريدة الرسمية ضمن العدد 235، 1992)

ومما تقدم فإننا نخلص، بأن النظام الاستقرائي هو النظام الذي يتناسب مع فكرة إحلال الذكاء الاصطناعي محل قاضي إدارة الدعوى، ونرى بأنه يتوجب على المشرع الفلسطيني تدارك ذلك، والعمل على إدخال تعديل تشريعي على قانون أصول المحاكمات المدنية، كما هو مقرر بالتشريع الإماراتي والأردني، بحيث يتم تكليف قاضي إدارة " الروبرت الذكي " للسيطرة المبكرة على أعمال الإدارة التي تصاحب رفع الدعوى، وذلك أن النظام المعمول فيه في فلسطين، يتخطى فكرة الإدارة ويمتد لتحويل قاضي إدارة الدعوى بالفصل بالموضوع، وهو ما يتعارض مع مضمون بحثنا

المبحث الأول: تطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية والتجارية

يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد ثمار الثورة التكنولوجية والرقمية، والتي هدفت لتحسين وصول المستخدمين إلى خدماتهم بشكل سلس، وتتجه القطاعات العامة والخاصة، باتجاه توظيف واستغلال الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهدافهم المنشودة، وقطاع العدالة كأحد القطاعات الحيوية في الدولة، تأثر بهذه الثورة، وبعض الدول كدولة الإمارات العربية المتحدة، قد خصصت وزارة خاصة بالذكاء الاصطناعي، ولبيان علاقة الذكاء الاصطناعي في القانون، وكيفية الاستفادة من هذه العلاقة وتوظيفها في إدارة الدعوى المدنية، فإننا سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: ماهية الذكاء الصناعي وعلاقته بالقانون

الذكاء الاصطناعي كغيره من الأدوات الخدمية، التي يسخرها الإنسان لخدمته، محكومة بقوانين وأنظمة تنظم عمله، ومن ذلك الأنظمة التي تمهد وتتيح للذكاء الاصطناعي العمل، وتكفل حسن الاستخدام، وتعمل على توفير الحماية القانونية، نتيجة سوء الاستخدام، وإزاء ذلك فإننا سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي:

أولاً- تعريف الذكاء الاصطناعي: تقوم فكرة الذكاء الاصطناعي على تزويد الآلة بكم معلوماتي كبير، بغية قيامه بالنشاطات بدلاً عن الإنسان الطبيعي، بحيث يعمل بشكل أوتوماتيكي بالمعالجة، وهذه العملية تتكون من ثلاث مراحل، تبدأ بالمدخلات، وتنتهي بالمخرجات، ويعرفه البعض بأنه: أحد علوم الحاسب الآلي التي تبحث عن أساليب متطورة

للقيام بأعمال واستنتاجات تتشابه ولو في حدود ضيقه مع الذكاء الإنساني. (عثمان، 2012،
صفحة 243)

وعند الحديث عن تعريف الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى، لم نجد تعريفاً فقهياً بهذا الجانب، للذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى، نظراً لقلّة المراجع، فذلّك اجتهدنا، وعرفناه بأنه: هو عملية إجلال برنامج الذكاء الاصطناعي، ليقوم بالحلول محل قاضي إدارة الدعوى الطبيعي، ويقوم بممارسة أعماله واختصاصاته وفقاً لما هو محدد له في الذاكرة الداخلية

ثانياً- أوجه الاختلاف بين الذكاء الاصطناعي والتقاضي الإلكتروني:

تقوم فكرة الذكاء الاصطناعي على المعالجة الذاتية والاتوماتيكية للبيانات، بينما التقاضي الإلكتروني فيعتمد على التغذية اليدوية؛ إذ تتم عملية معالجة البيانات والمدخلات في أنظمة المحاكم، من قبل دائرة قلم المحكمة، أو من قبل جهة مختصة، وأما عن القدرة على اتخاذ القرارات، أصبح بإمكان الذكاء الاصطناعي وضع حلول للمشكلات، وأصبح بإمكانه تتبع الدعوى التي لم يسبق الفصل بها، وما تم الفصل به، وكذلك أصبح بإمكانه تحويل القضايا وفقاً للداتا الخاصة به، إلى القاضي المختص تلقائياً، وهذا الأمر غير متحقق في التقاضي الإلكتروني العادي، وأصبح بالإمكان أن يكون الروبرت كاتباً للجلسة، وأما عن جانب الاستقلال، فأصبح بإمكان الذكاء الاصطناعي اتخاذ القرار دون أي تدخل بشري بشكل مستمر، للمزيد أنظر (بلال ، فاطمة عبد العزيز، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء ، 2023، صفحة 33، 39)

وترتيباً على ما تقدم فإن صفحة (الخدمات الإلكترونية) التابعة لمجلس القضاء الأعلى بغزة، لا تدرج ضمن مفهوم الذكاء الاصطناعي، ذلك أن الأخيرة هي بمثابة صفحة استعلامات، يتم الاستعلام من خلالها عن موعد الجلسات والقرارات الصادرة في الدعوى، وأما عن برنامج الميزان(2)، الذي يتم العمل به في الضفة الغربية، يقوم على فكرة التقاضي الإلكتروني، ذلك أنه يعتمد على الجهد البشري في كثير من الأعمال التي تتم عليه، وبرنامج الميزان هو برنامج كلف مجلس القضاء الأعلى جهة متخصصة بإنشائه، بغية السير بإدارة الدعوى القضائية إلكترونياً، ويقوم هذا البرنامج بمتابعة جميع الإجراءات المتعلقة بالدعوى من لحظة تسجيلها لدى قلم المحكمة، وحتى الفصل التام (أبوسمهدانة، 2017، صفحة 343)

ويرى الباحث، بأن المعيار الفاصل بين تحديد خضوع العمل لمفهوم الذكاء الاصطناعي، أو فكرة التقاضي الإلكتروني، محكومة بنسبة تدخل العنصر البشري، ويصعب تعميم فكرة المنع التام لتدخل العنصر البشري لإضفاء وصف الذكاء الاصطناعي على البرنامج القائم بالعمل

الفرع الثاني: علاقة الذكاء الاصطناعي بالقانون:

يعد الذكاء الاصطناعي أحد الوسائل التكنولوجية المستحدثة، ويجد ذلك أساسه، ضمن تعريفات المادة (1) من قانون المعاملات الإلكترونية الفلسطينية، رقم (6) لسنة 2013، والتي عرفت الوسيلة الإلكترونية بـ (أية وسيلة تتصل بالتقنية الحديثة وذات قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو لا سلكية ... تستخدم في تبادل المعلومات وتخزينها)

وكذلك ضمن تعريف، نظام معالجة المعلومات من ذات القانون، والتي عرفت المعالجة بأنها (النظام الإلكتروني المستخدم لإنشاء رسائل المعلومات أو إرسالها أو تسلمها أو معالجتها أو تجهيزها على أي وجه آخر)

والمتتبع للنص يجد بأن المشرع الفلسطيني وسع مفهوم الوسائل الإلكترونية، وهو سلوك محمود، وأضفى على مفهوم الذكاء الاصطناعي حكم الوسائل، وهذه الوسائل تقوم بمعالجة البيانات، والمعلومات التي يتم تزويدها (للروبوت) بشكل ذاتي، ودون تدخل بشري، وينبغي رد المصطلحات إلى مصدرها، وأن اختلفت التسميات، وعلى الأخص في الحالات التي ترتبط بالقطاع العام والحكومي، إذ أن النظام العام فكرة قانونية قائمة على احترام النصوص القانونية وأنزال الوقائع منزلتها وفقاً لتلك النصوص، والقول بغير ذلك يعتبر جديلاً

ويدعم رأينا، بعض الفقه؛ إذ إنه أعطى للذكاء الاصطناعي حكم الوسائل، حيث عرف بأنه / عبارة عن وسيلة إلكترونية تمكن المواطنين من الوصول للعدالة، حيث يمكن أن تساعد تلك الوسائل في تنظيم الإجراءات بشكل أفضل، فاستخدام تقنية الفيديو كونفرنس أثر جائحة كورونا كان له بالغ الأثر في الفصل بين المتداعين (صبرينة، صفحة 1563)

ويحسب للمشرع الإماراتي، وضمن المرسوم بقانون اتحادي رقم 25 لسنة 2018، بشأن المشروعات ذات الصفة المستقبلية، الانفراد بتنظيم الذكاء الاصطناعي، نصاً ولفظاً، وهذا تخطي لما هو وارد في جل قوانين المعاملات الإلكترونية العربية، في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي، حيث نصت المادة الأولى منه، وبصريح العبارة على الترخيص للذكاء الاصطناعي، حيث نصت المادة (1) من ذات القانون على أنه، يخول مجلس الوزراء بمنح ترخيص مؤقت لتنفيذ أي مشروع مبتكر قائم على تقنيات حديثة ذات صفة مستقبلية أو باستخدام الذكاء الاصطناعي ولا يوجد تشريع منظم له في الدولة، وذلك بهدف إعداد تشريع منظم لنشاط المشروع في الدولة، وله في سبيل ذلك وضع الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لترخيص تلك المشروعات وتنفيذها، واستثنائه من أي تشريع اتحادي في الحدود التي تقتضي تنفيذ المشروع وذلك لفترة زمنية مؤقتة)

وبتمحيص ما أورده المشرع الإماراتي، نجد بأن مجلس الوزراء الإماراتي هو الجهة المخولة بوضع اللوائح الناظمة لعمل الذكاء الاصطناعي، والترخيص للعمل له في دولة الإمارات، حال عدم وجود قانون أو لائحة ناظمة له في التشريعات الأخرى، وبالربط بين هذا النص وبين النصوص الواردة في قانون المعاملات الإلكترونية، فإننا نجد أن قانون المعاملات الإلكترونية يعتبر بمثابة الحاضنة التشريعية التي تبيح التعامل بالوسائل الإلكترونية، على وجه العموم، وتفرد نصوص عقابية خاصة كأثر مترتب على التعدي على تلك الوسائل، فوجد المشرع وضمن المادة (43) من قانون المعاملات الإلكترونية الفلسطيني، قام بتجريم كل من يقوم بالتعدي على تلك الوسائل، سواء باقتحام البرامج والنظم المعلوماتية أو أفشى بوجه غير مشروع المعلومات والبيانات المرتبطة بالروبرت، وقررت أيضاً المادة (45) من قانون المعاملات الإلكترونية (مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد وردت في أي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو ما يعادلها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ... الخ..).

وأما عن شروط الترخيص لعمل الروبرت، فنرى بأن اللوائح التنفيذية، هي الأقدر على تحديد شروط الحصول على الترخيص، سيان أن برنامج الذكاء الاصطناعي الخاص بإدارة الدعوى يختلف عما سواه من أعمال، وهو ما يعني إعطاء مساحة وحرية للإدارة في وضع الشروط الخاصة بكل برنامج، وفي هذا الإطار نجد بأن المشرع الإماراتي أوكل مهمة وضع الشروط الخاصة بعمله، وضوابط عمله، ومتطلبات الحصول على الترخيص، لمجلس الوزراء، والمشرع الفلسطيني، وللأسف وحتى تاريخه لم يتم إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون المعاملات الإلكترونية، وهو ما ينبغي العمل على إصداره

نستخلص مما تقدم، بأن علاقة الذكاء الاصطناعي بالقانون علاقة تكاملية، وذلك أن الذكاء الاصطناعي هو وسيلة من الوسائل التي يتم توظيفها بخدمة العدالة، سواء أرتبط ذلك في عمليات التبليغ، أو أيداع اللوائح أو الدفع الإلكتروني، والقانون ينظم استخدام تلك الوسائل، ويكفل حمايتها، والتعدي عليها من كافة الأخطار، ويضع الضوابط والصلاحيات المسموح بالعمل بها من قبل الروبرت

المطلب الثاني: المتطلبات التشريعية والفنية لتطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية

عند المطالبة بتوظيف الذكاء الاصطناعي، ضمن منظومة العدالة علينا أن نبحث بداية عن العقبات التي تقف حائلاً أمام تطويع وتوظيف تلك الوسيلة، والتعامل مع القوانين والأنظمة القانونية عند صياغة التشريعات وإصدارها، يختلف عن التعامل فيما بين المؤسسات الخاصة، لما لذلك من آثار على استقرار المعاملات، ولبيان ذلك فإننا سوف

نتحدث عن المتطلبات التشريعية والفنية لتطويع الذكاء الاصطناعي ضمن فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: المتطلبات التشريعية لتطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى:

التقاضي الإلكتروني يتطلب تدخلاً تشريعياً يسمح باستخدام الوسائل المستحدثة في التقاضي، حتى يصبح العمل منتظم، وقد يحتاج التعديل على بعض النصوص القانونية النازمة لعملية إدارة الدعوى المدنية وفق أصول المحاكمات (أبوسمهدانة ع.، صفحة 333)، ويمكن أن نحتاج لإصدار تشريع كامل كما فعل المشرع القطري من خلال سن قانون العنوان الوطني رقم (24) لسنة 2017، ليتواءم مع متطلبات عمل الذكاء الاصطناعي، وحسناً فعل مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني في الضفة الغربية، حينما بادر بإنشاء برنامج الميزان (2)، والذي أعان القضاة من الناحية الفنية على تخطي بعض العقبات

وفي هذا المضمار سنخرج على أهم التشريعات المفترض توافرها أو تعديلها لتطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية:

أولاً- فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بالتبليغات:

عملية التبليغ إحدى أهم الركائز التي تركز عليها الخصومة، ولا تتعقد الخصومة ولا تكتمل إلا بتبليغ الأطراف حسب الأصول المقررة في القانون، والمشرع الفلسطيني وضمن قانون أصول المحاكمات الفلسطيني، وضمن المادة (7) أجاز التبليغ بإحدى الطرق التالية، (بواسطة مأمور التبليغ، بالبريد المسجل، بأية طريقة تقررها المحكمة ..)، والمتتبع للنص يجد بأن المشرع أعطى للمحكمة مطلق الحرية في اختيار الوسيلة المناسبة للتبليغ، وعلى الرغم من ذلك، فإننا نجد بأن توحيد الطريقة، والوسيلة، هو أسلوب أفضل في إطار تنظيم إجراءات الدعوى، ونرى بأنه في طور التوجه والتسابق نحو رقمته قطاع العدالة، والمنافسة الشديدة في دمج الجانب التكنولوجي، فإننا بحاجة لسن قانون مماثل لقانون العنوان الوطني القطري رقم (24) لسنة 2017، والذي يهدف لتدوين كافة البيانات الشخصية والإلكترونية، لكل من هو موجود داخل النطاق الجغرافي في الدولة، وذلك بهدف الانتقال من العنوان الوصفي إلى العنوان الرقمي والذي يهدف بدوره لسرعة الخدمات المقدمة لكافة شرائح المجتمع، ويساعد في إرسال الإعلانات القضائية والإخطارات الحكومية للأفراد والمنشآت

والمتتبع لنصوص قانون العنوان القطري، يجد أن القانون ألزم المكلفين بتزويد الجهة المختصة ببياناتهم، خلال ستة أشهر من تاريخ إصدار القانون، ورتب عقوبات على المخالفين؛ لذلك قدرت قيمة الغرامة بما لا يزيد عن مبلغ (10.000) ريال قطري

وبهذا الصدد، فإن فكرة تطبيق مثل هذا القانون، تقوم على التعاون بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، للربط الثنائي لبيانات الأشخاص ونقلها من الحالة الوصفية إلى الحالة الإلكترونية، لكافة المكلفين داخل فلسطين، ومن ثم يتم تغذيتها للروبرت، الذي يقوم بدوره بشكل مباشر وذاتي، بإعلان المدعى عليه، عقب إيداع عريضة الدعوى، وفقاً للعنوان المدرج وفق السجل الإلكتروني، وهو ما لا يدع مجال للاعتذار بعدم العلم والاحتجاج بعدم التبليغ، ويوفر مجهود كبير ملقى على عاتق الشرطة القضائية ودائرة القلم التابعة للمحاكم

ونشير إلى أن هناك مبررات قانونية وفنية تدعم موقفنا بشأن الحاجة لقانون مماثل لقانون العنوان الوطني القطري وهذه المبررات تجد أساسها وفقاً للتالي:

- فأما بخصوص المبرر القانوني، فإن الركون إلى ما هو وارد في قانون المعاملات الإلكترونية الفلسطينية، بخصوص سريلانه على كافة المعاملات الإلكترونية، يرد عليه استثناء وذلك أن الفقرة هـ / من المادة (2)، قد استثنيت من التطبيق، (عمليات تبليغ الإعلانات القضائية ومذكرات الحضور والإحضار والتفتيش والأحكام القضائية)، وهو ما يعني وجود فراغ تشريعي، في هذا الجانب ينبغي تداركه.

- وكذلك فإن وجود مثل هذا القانون، يخرج الإجراءات التي يمارسها الروبرت، من دائرة البطلان التي قد تصاحب عملية التبليغ بالوضع التقليدي، وينبغي التأكيد على ذلك في هذا السياق، نظراً على ما رتبته المادة (22) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية والتي نصت على (يترتب البطلان على عدم الالتزام بمواعيد، وإجراءات التبليغ وشروطه)، والتي قد تجعل من العملية الإلكترونية تذهب مهيب الريح.

- وأما عن المبرر الفني، هو العمل على تلافى مشكلة العودة للعمل بنظام التبليغ التقليدي، وهذا ما وقع به المشرع المصري، وذلك وفقاً للمادة (16) من القانون الخاص بالمحاكم الاقتصادية المصري رقم (146) لسنة 2019، والتي تنص على (يعلن أطراف الدعوى المقامة إلكترونياً الخصوم بصحيفتها، وطلباتها العارضة والإدخال على العنوان المختار، فإذا تعذر ذلك اتبع الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات).

- وكذلك فإن وجود مثل هذا القانون يمنع المتداعين من حرية اختيار الطريقة المستعملة بالتبليغ، ويحد من تعارض الوسائل، والنتائج نتيجة لذلك، ويحد هذا المبرر أساسه في أن عملية التقاضي، مطلوبة، من قبل المتداعين، لا معروضة، وأن هذه المسألة تنظيمية تتعلق بالإجراءات، لا بالموضوع، ولا تتعارض مع المبادئ

التي تحكم التقاضي، وهذا يعزز ويسهم في عدم العودة د للمربع الأول، والعودة لأسلوب التبليغ بالطريقة التقليدية ومشكلاته. (عبد الحميد ع، 2018، صفحة 590).

ونرى -وفي إطار رقمه الإجراءات القضائية المتعلقة بإدارة الدعوى- أنه ينبغي العمل على توحيد وقصر عملية التبليغ على وسيلة إلكترونية واحدة، وعدم إتاحة عدة وسائل ورسائل رغبة لتلافي النتائج والآثار السلبية التي قد تنتج عن ذلك

ثانياً- فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بدفع الرسوم القضائية:

في ظل إجازة قانون المعاملات الإلكترونية للتعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، لم يعد مقبولاً أن يتم الدفع بالشكل التقليدي وذلك من خلال الذهاب إلى صندوق المحكمة، والانتظار والاصطفاف، منتظراً حلول دورك كمحامي، أو فرد عادي، فوسائل الدفع تعددت وتنوعت فمنها يتم عن طريق البنوك، ومنها ما يتم عبر التطبيقات الإلكترونية (علي، التقاضي إلكترونياً أمام المحاكم الاقتصادية المصرية طبقاً للقانون رقم 146 لسنة 2019، 2021، صفحة 29)، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، خدمة (jawal pay)، ولقد مكن قانون المعاملات الإلكترونية الفلسطيني من استخدام الدفع الرقمي، وذلك وفقاً للمادة (24) والتي تنص على (يعتبر تحويل الأموال بوسائل إلكترونية وسيلة مقبولة لإجراء الدفع)

ولا تعارض بين هذه النصوص وبين النصوص الواردة في قانون رسوم المحاكم النظامية رقم (1) لسنة 2003، إذ نجد أن النصوص الواردة في قانون رسوم المحاكم النظامية هي نصوص تنظيمية تحدد مقدار الرسم المقرر على كل دعوى، ولم تحصر طرق الدفع، ولا صعوبة تثار في هذا الجانب، فيمكن تكليف وزارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، بوضع خوارزمية حسابية، تقوم مقام رئيس القلم باحتساب قيمة الرسم، ودمج هذه الخوارزمية مع السجل الإلكتروني الخاص بعناوين المكلفين، بحيث يستطيع المدعي أن يقوم بتقديم اللائحة إلكترونياً، وتحديد قيمة ونوع الدعوى سواء اكانت تخضع للاختصاص القيمي أو النوعي، ويقوم الروبرت، بفرز تلك الدعاوى وتصنيفها وفقاً للبرمجة المعتمدة لديه، ويتم تزويد المدعي لحظياً بقيمة الرسوم المستحقة، ويتم اعتبار الدعوى مقامة من تاريخ، وصول مسح إلكتروني للروبرت، بدفع المدعي للرسوم المستحقة عليه إلكترونياً، ويتم التعرف عليه وفقاً للسجل الإلكتروني المعد مسبقاً وفقاً لقانون العنوان الوطني والذي يتضمن في طياته رقم حساب بنكي للمكلفين، وهذه العملية بحاجة لجهد مشترك بين لجنة قانونية، ولجنة تقنية

ثالثاً- فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بقبول إيداع صحيفة الدعوى إلكترونياً:

وأما بخصوص إيداع الدعوى بشكل إلكتروني، نجد أنّ البنية التحتية لإيداع الدعوى،

قد أصبحت جاهزة، في خضم وجود قانون المعاملات الإلكترونية الفلسطيني، وذلك ضمن المادة (1 / 42) التي تنص على أنه (يجوز لأي دائرة أو جهة تابعة للحكومة بواسطة استخدام الوسائل الإلكترونية أن تقوم بـ (1- قبول إيداع وإنشاء وحفظ المستندات في شكل سجلات إلكترونية)

والمتتبع لما ورد في نص المادة السالفة الذكر، يجد بأن المشرع عالج مسألة قبول إيداع وتزويد الروبرت بالمستندات بشقيها العرفية والرسمية، وإنشاء مستندات؛ إذ يفترض أن يتم إعداد قالب الكتروني موحد، يتيح للمدعي الكتابة عليه، على اعتبار أن هذا القالب أصبح بمثابة صحيفة دعوى افتراضية، وكذلك الأمر بالنسبة للمدعى عليه؛ إذ يمكنه بالكتابة على قالب اللائحة الجوابية المعد مسبقاً على الروبرت

وفي ظل تعدد الإجراءات المرتبطة في إدارة الدعوى التقليدية، وتعدد القوانين التي تنظم تلك الإجراءات، فإننا نكتفي بما أوردناه كأساس يمكن البناء عليه، كما ونشير إلى أننا بحاجة لإجراء تعديل تشريعي على قانون أصول المحاكمات لاعتماد إيداع السندات وصحيفة الدعوى إلكترونياً، إذ لا يمكن الإحالة في ذلك لقانون المعاملات الإلكترونية فقط، وينبغي القيام بتعديل تشريعي كما فعل المشرع الإماراتي في هذا السياق وذلك ضمن القرار الوزاري رقم 260 / لسنة 2019، المرتبط بتنظيم التقاضي بالوسائل الإلكترونية عن بعد في الإجراءات المدنية

الفرع الثاني: المتطلبات الفنية لتطويع الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى:

لا يقوم ببيان الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي عن بعد، إلا في ظل توفر البنية التحتية من الناحية الفنية، وهذا يعتمد بدوره على وزارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين بشكل مباشر، إذ أنها الجهة المنوط بها الإشراف على ذلك، ويتطلب ذلك تزويد المحاكم بأجهزة كمبيوتر حديثة تراعي طبيعة عمل برامج الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى، ووجود إدارة برامج متخصصة للمواقع، تحمي الموقع الإلكتروني الحاضن للبرنامج الذكاء الاصطناعي من التشفير والاختراق من قبل الهكر اللاأخلاقي. (صبرينة، مرجع سابق، صفحة 1568)

ويجب مراعاة أهم المتطلبات الفنية المرتبطة بإدارة الدعوى عن طريق الذكاء الاصطناعي وهي على النحو التالي:

- إنشاء شبكة داخلية: ويعني ذلك تخصيص شبكة مستقلة خاصة بالبرنامج الحاضن للقاضي الإدارة الذكي، وينبغي أن تتسم تلك الشبكة بسرعة عالية، كي تسمح للجميع بتبادل المذكرات والتبليغات، وتمكن المتقاضين، من الوصول إلى المحتوى والخدمات.

- **التشفير:** وهو تحويل المعلومات والمدخلات إلى صور أو بيانات رقمية، كدبير احترازي بقصد ضمان عدم تسرب البيانات، (الظهري، 2020، صفحة 23) وهناك عديد البرامج الإلكترونية التي تساعد على تشفير البيانات المحفوظة على السجل الإلكتروني الموجود ضمن الشبكة الداخلية البرنامج الحاضن للقاضي الذكي، وتضمن حمايته، من الاختراقات المتكررة من قبل الهكر.

- **التوقيع الإلكتروني:** التوقيع الإلكتروني كمصطلح سهل اللفظ، صعب التطبيق في البيئة الفلسطينية، فهو بحاجة للتمهيد له باعتماد نظام المصادقة الإلكترونية، بداية، وحتى نقفز عن هذا الجانب، ورغم وجود تشريع ناظم للمصطلح، فإنه يمكننا الاعتماد على ربط الشبكة الحاضنة لقاضي الإدارة الذكي، بصفحة الدخول الموحد، المعتمدة من قبل وزارة الاتصالات الفلسطينية، والتي تتيح لصاحبها فقط حق ممارسة التقاضي عن بعد، ونرى بأن دخول أي من المتخصصين للرباط الدخول الموحد، من خلال إدخال الباركود الرقمي، هو ما يقابل التوقيع الإلكتروني الرقمي، وهو أحد أشهر أشكال التوقيع الرقمي، وهو ما يعبر عن إرادة المتقاضين، وصدقتهم، على اعتبار أن من دخل الصفحة هو صاحب الباركود الرقمي، وهو ما يسهل علينا معرفة صاحب التوقيع.

- **وأما عن الجانب البشري،** فينبغي وضع فريق عمل متخصص لمتابعة الأعطال التي قد تلحق الشبكة الداخلية، أو الأخطاء البرمجية التي قد يتسبب بها القاضي الذكي، ومتابعة ذلك بشكل دوري، وهذا الفريق يجب أن يكون موجود في المحكمة المركزية ذاتها.

المطلب الثالث: التجارب العربية في إدارة الدعوى المدنية والتجارية عن بعد

تتفاوت الدول العربية في توظيف التكنولوجيا في خدمة العدالة، نظراً لاختلاف القدرات المالية والفنية والتشريعية، والبشرية، فيما بينها، فتطويع الذكاء الصناعي في إدارة الدعوى المدنية، والتقاضي الإلكتروني، أمر بحاجة لمجهود كبير، وليبيان تلك التجارب فإننا سنتناول تجربتين فقط ضمن فرعين:

الفرع الأول: تجربة الإمارات في إدارة الدعوى المدنية والتجارية عن بعد:

بداية، نشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنتهج منهج أفراد قاضي مختص لإدارة الدعوى المدنية، وفقاً للمادة رقم (42) مكرر من قانون الإجراءات المدنية رقم (11) لسنة 1992، والتي تنص في الفقرة (1 / 42) على (ينشأ بقرار من وزير العدل أو رئيس الجهة القضائية المحلية -كل بحسب اختصاصه- في مقر المحكمة المختصة مكتب " مكتب إدارة الدعوى" ويحدد القرار نظام عمل المكتب)

ونرى بأن المشرع الإماراتي قد انتهج منهجاً مخالفاً لما هو معمول عليه في بعض التشريعات، ومنها التشريع الفلسطيني، ونرى بأن منهج راعي حرياً بناء السير عليه

وأما عن تجربة دولة الإمارات العربية في قطاع توظيف التكنولوجيا في خدمة العدالة، فتعتبر من أرقى التجارب، ومن التشريعات السبّاقة في الشرق الأوسط، في مشروعات التحول الرقمي في قطاع العدالة، فقد واكب المشرع الإماراتي آخر التطورات التكنولوجية وأعتمدها في نظام التقاضي عن بعد، وفقاً للقرار الوزاري رقم 260 / 2019 (الشماسي، 2022، صفحة 12)، ولم يقتصر التقاضي عن بعد على المواد المدنية والتجارية؛ إذ منح المشرع الاتحادي الجهات المختصة في الدعوى الجزائية سلطة تقديرية في طلب الدعوى عبر وسائل التكنولوجيا. (الظهري، مرجع سابق، صفحة 10)

وبالنظر لدليل المستخدم الفردي والمحامين، الخاص بنظام العدالة الذكية، الصادر عن وزارة العدل الإماراتية، ترى حجم الجهود المبذول في إطار رقمته القضاء، فقد تم تعريف نظام العدالة الذكية بأنها / منصة تستند إلى الويب وتستفيد من أنظمة إدارة المحتوى وتقنية النموذج الإلكتروني الديناميكي، وهو ما يوفر على المحامين نقطة وصول واحدة لقيود ملفات القضايا خلال عمليات التقاضي، ويكون بإمكان المستخدمين للنظام إدخال المعلومات مباشرة في النماذج الإلكترونية، ألخ. (خدمة رفع الدعوى إلكترونياً، 2019، صفحة 4)

وبالتدقيق في القرار الوزاري رقم (260) لسنة 2019، وبالذليل المهدب، فنجد بأن نظام العدالة الذكية قائم على، وجود عدة صفحات إلكترونية متشابكة فيما بينها، إذا لا يمكن الولوج للطبقة الثانية دون إتمام الدخول إلى الطبقة الأولى، والولوج لتكم الصفحات، يحتاج لتدخل العنصر البشري

ونستبعد أسقاط لفظ الذكاء الاصطناعي كلياً، على ما هو ساري العمل عليه في دولة الإمارات العربية، وذلك أن فكرة التقاضي عن بعد لديهم، قائمة على النظام الإلكتروني التقليدي المتبع في العديد من الدول، والذي يتيح رفع المستندات إلكترونياً، والتناظر فيما المتداعين عبر وسائل التواصل المعتمدة، وما يعزز هذا الرأي ما نصت عليه المواد التالية من القرار الوزاري المعدل لقانون المعاملات المدنية رقم (260 / 2019) وذلك في الفقرة (3) من المادة رقم (6) (يقوم المكتب في اليوم التالي على الأكثر لقيود الصحيفة إلكترونياً بإرسال صورة من الصحيفة إلكترونياً عبر إحدى الوسائط الإلكترونية إلى المدعي عليه – وإن تعددوا – إذا كان بريده الإلكتروني مثبتاً بالصحيفة، أما إذا لم يذكر هذا البيان بها، فتسلم صورة من الصحيفة إلى القائم بالإعلان، لإعلانها إلكترونياً أو ورقياً وفقاً للمدد والإجراءات المبينة)

فالنص يوضح بأن البرنامج لا يقوم بالمعالجة التلقائية فيما بين الطبقات بشكل مباشر ومتتالي، فمضمون الذكاء الاصطناعي من الناحية التقنية والفنية يقوم على المعالجة الآلية الآنية، التلقائية الذاتية للبيانات

كما تنص الفقرة (8) من المادة (86) على أنه (للمكتب تلقي طلبات الإدخال والتدخل والتصحيح والترك، والطلبات العارضة إلكترونياً، وتحفظ إلكترونياً بالمكتب، وتعرض على القاضي المشرف، أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال، لنظرها والفصل فيها وفقاً للقانون واللائحة).

هذا ونشير بأن المشرع الإماراتي قرر الأخذ بفكرة التقاضي الإلكتروني، لا الذكاء الاصطناعي، ونشير إلى أن هذا قصور في التطبيق، ينبغي تداركه، وذلك أن التعديل الوزاري الإماراتي وقانون المرافعات بمثابة التربة الخصبة الصالحة لتطبيق فكرة الذكاء الاصطناعي، وفي ظل ذلك فإنه ينبغي الرد على سؤال جوهري، هل يمكن أن يحل الذكاء الاصطناعي كلياً في محل قاضي إدارة الدعوى؟

بداية، وبشكل موضوعي، نشير إلى إننا قد وضعنا معياراً لتحديد مدى انطباق وصف الذكاء الاصطناعي على العمل، وذلك بمقدار التدخل البشري، وإذا كان مفهوم الذكاء الاصطناعي يعني القيام بجميع العمليات بشكل أوتوماتيكي، فإن ذلك لا يحرماننا من إطلاق هذا الوصف حال الاستعانة بالعنصر البشري، بنسب بسيطة، وذلك أن حلول الذكاء الاصطناعي محل قاضي إدارة الدعوى كلياً، مستحيل، وليس شبه مستحيل، فطبيعة العمل القضائي، وما يتم تداوله من إجراءات يصعب حصرها، سواء تمثل ذلك بطلبات التدخل والإدخال، والتصحيح للوائح، والترك، والطلبات العارضة، فكل هذه العمليات، لا يمكن أن يقوم بها الروبوت بشكل سليم، ويصعب حصر تلك الأعمال، وكذلك يصعب على الروبوت أن يقوم بتمييز المستندات المقدمة إلكترونياً أن كانت مزورة من عدمه، ومع ذلك نحن بحاجة لحصر العمليات التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي، في عملية إدارة الدعوى ابتداءً، والاعتماد على التقاضي الإلكتروني التقليدي عند نظر الموضوع وطرح البيانات

الفرع الثاني: تجربة جمهورية مصر العربية في إدارة الدعوى الاقتصادية عن بعد:

المشرع المصري، كغيره من التشريعات العربية، تأثر بعوامل التكنولوجيا الحديثة، وبالتجارب الدولية في التقاضي عن بعد، وأعطى للمتقاضين الخيار في التوجه للمحاكم الاقتصادية عن بعد، وذلك وفق قانون المحاكم الاقتصادية المعدل رقم 146/ 2019، وتعتبر هذه المنصة الأولى على صعيد جمهورية مصر العربية، (علي، مرجع سابق ، صفحة 28)، وعند النظر بالطريقة التي قامت عليها فكرة التقاضي الإلكتروني في جمهورية مصر، نجد أنها تسير في نطاق التقاضي الإلكتروني التقليدي، حيث إن النظام

قد مكن المتداعين بتحميل المستند الورقي ورفعته عبر صفحة الموقع المخصص، وبعد تجهيز الدعوى يتم تحويل الدعوى بشكل إلكتروني لقاضي التحضير، وهذا ما نصت عليه المادة (15) من قانون المحاكم الاقتصادية المعدل رقم 146، لسنة 2019، والتي نصت على (يرسل قلم الكتاب ملف الدعوى إلكترونياً إلى هيئة التحضير، ويتولى قاضي التحضير مباشرة أعمال التحضير والوساطة المنصوص عليها في هذا القانون، وله في سبيل ذلك تكليف أطراف الدعوى بالمثل أمامه متى رأى حاجة لذلك)

ونرى بأن تدخل الأفراد الطبيعيين، في هذه العملية، يجعلها تتسم بالسمات التقليدية، فمفهوم التقاضي وفق أنظمة الذكاء الاصطناعي قائم على تغذية " القاضي الذكي " ببيانات تمكنه من العمل بشكل ذاتي وتلقائي، وحتى نكون منصفين فإنه ينبغي أخذ التجربة المصرية بعين الاعتبار سيان أن المشرع قد رتب عملية التقاضي الإلكتروني بشكل منتظم؛ إذ بدأ بالنص على ذلك بدأ من المادة (13) وعرج على الإجراءات بشكل متسلسل، وبحسب للدائرة تكنولوجيا المعلومات المصرية في هذا الجانب الخروج بمثل هذا المخرج، سيان أن بحثي المتواضع لا يعدو أن يكون سوى تصور

المبحث الثاني: صلاحية الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية والتجارية

الذكاء الاصطناعي يقوم على فكرة التغذية الراجعة من قبل المزود، والتغذية الراجعة تعتمد على طبيعة البيانات المدخلة لعقل الروبرت، فكلما تم تزويده بكم بيانات أكبر، امتلك قدرة أكبر بمعالجة المدخلات، وفي هذا السياق يقتصر حديثي على دور الذكاء الاصطناعي بالحلول الجزئي لا الكلي محل القاضي، وسبق التأصيل لذلك في تجربة دولة الإمارات العربية، وذلك لأن فكرة الحل الكلي فكرة مستحيلة، فالعقل البشري الذي يعد مصدر الإلهام للروبرت، يتفاوت في فهم الوقائع والنوازل، ولبيان صلاحيات الذكاء الصناعي السابقة واللاحقة لانعقاد الخصوم، فإننا سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: صلاحيات الذكاء الاصطناعي السابقة لانعقاد الخصومة

الذكاء الاصطناعي، يقوم مقام قاضي إدارة الدعوى المدنية، ويمارس نفس أعماله، وليبيان تلك المهام والصلاحيات، فإننا سنقوم ببيان ذلك في ثلاث فروع:

الفرع الأول: صلاحية الروبرت بقبول إيداع الدعوى:

في نظام التقاضي الإلكتروني التقليدي الشائع، يكون تسجيل الدعوى القضائية إلكترونياً من خلال بوابة مخصصة، والتي تمكن كل أطراف الدعوى من الولوج إليه من محامين

إلى متقاضين، إلخ...، ومن ثم يقوم المتداعون بدفع الرسوم من ما بصندوق المحكمة أو في خزينة الدولة. (عبد الحميد، صفحة 589)

بينما في نظام الروبرت، فيقوم المستخدم (المدعي، المدعى عليه، المحامين)، بالولوج عبر "" بوابة قاضي إدارة الدعوى الذكي"، والتي تسمح بدورها وفق التغذية الراجعة المعدة مسبقاً من قبل متخصصين، بالتقدم بالدعوى، وهذه المرحلة هي أهم مرحلة من وجهة نظري، سيان أنه يتم من خلالها مد البوابة بالتفاصيل التي ستبنى عليها الخصومة لاحقاً، وتسمح البوابة الذكية بإدخال البيانات على النموذج الإلكتروني الخاص بالبوابة المعد مسبقاً:

- اسم المدعي، ورقم عنوانه الإلكتروني المدرج في السجل الإلكتروني الحكومي.
- اسم المدعى عليه رباعياً، ورقم بطاقته وهو مطلب غير إلزامي.
- قيمة الدعوى المقدرة، ونوعها، وتفاصيل الدعوى، المستندات المؤيدة لذلك.

وينبغي مراعاة الضوابط القانونية، والشروط الجوهرية التي ينبغي توافرها بأي دعوى حين أقامتها (المناصرة م.، صفحة 56)، مثل ضرورة توافر المصلحة في مقيم الدعوى وفقاً لنص المادة(3) من قانون أصول المحاكمات، وتوافر الصفة القانونية في المدعي والممثل القانوني

ويتمخض عما سبق سؤال غاية الأهمية، هل يمكن للروبرت أن يقدر توافر شرط المصلحة من عدمه في الدعوى أو الطلب، وما هي صلاحياته في الرد على الدفوع؟

بداية نشير، بأن المصلحة، هي الفائدة التي يجيها المدعي عند الالتجاء للقضاء، وتعتبر المصلحة أحد أهم شروط الدعوى، وهذا الشرط متعلق بالنظام العام، يجيز للقاضي المختص أثارته من تلقاء نفسه، وللخصوم أثارته من خلال الدفع بعدم قبول الدعوى، وهذا الدفع يغلب عليه الطابع الموضوعي، وهو ما يعني جواز إثارته بأي مرحلة من مراحل الدعوى، وبالنظر لما هو وارد في المادة (42) مكرر من قانون أصول المحاكمات المدنية الإماراتي، وضمن الفقرة (5) منه والتي تشير إلى أنه (إذا تضمنت الدعوى دفعا شكليا من أحد الخصوم أو طلبا مستعجلاً أو طلب إدخال خصم لم ترفع الدعوى في مواجهته، أو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد إعلانه لشخصه، أو انقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين قبل إحالة الدعوى، أحالها مكتب إدارة الدعوى إلى القاضي المختص بحالتها بعد تحديد جلسة للفصل في أي من ذلك، وللقاضي إعادة الدعوى بعد ذلك لمكتب إدارة الدعوى لاستكمال إجراءات تجهيز الدعوى حسب الأحوال)

وترتيباً على ما هو وارد ضمن النص القانوني، نشير إلى أننا وأن كنا نبحت عن وضع أسس لعمل الذكاء الصناعي، إلا أنه ينبغي أن تتوافق تلك الأسس مع النصوص التشريعية الناضجة لعمل قاضي إدارة الدعوى ابتداءً، ومع الغاية من وجود قاضي إدارة الدعوى؛ إذ إن القانون حصر دوره بتحضير ملف الدعوى، وتهيئته لإحالته لقاضي الموضوع المختص، وحصر بينات الأطراف، ولا يمتد إلى غير ذلك من أعمال ذات طابع موضوعي، ويتضح مما سبق بأن، التشريع الناظم لنظام إدارة الدعوى، هو من يمنع الروبوت من صلاحية، تقدير توافر المصلحة وترتيب الأثر على ذلك، وذلك أن هذا الأمر هو اختصاص قضاة الموضوع

وعملية الفصل بين الأدوار وفقاً لما هو وارد في المادة (42) من التشريع الإماراتي، من خلال أحاله الروبوت " قاضي الإدارة" الطلب والدفع لقاضي الموضوع، بمثابة تجسيد حقيقي، لمشكلة عدم قدرة الروبوت على تنفيذ جل الإجراءات، وأن مثل هذه العقبة، تحتاج لتدخل بشري، لإكمال الإجراء

و بعيداً عن القيد التشريعي، فإن دور الروبوت في تقدير المصلحة، وأن كان ثابتاً لدينا نجاح بعض التجارب، مثل تجربة دولة أستونيا التي سمحت للروبوت بالفصل بالقضايا الصغيرة التي لا تتجاوز 7000 يورو، وكذلك تجربة ماليزيا عام 2022 باستخدام تطبيقات تجريبية لنظام التقاضي باستخدام الروبوت في بعض الولايات (الترباوي، مرجع سابق)، وما بدأ يشرح عن مخرجات برنامج chat gpt، التي تشير إلى أن الروبوت يتقدم وبشكل كبير، إلا أن ذلك لا يمكن تعميمه، ويرى بعض الفقه بأن دور الذكاء الاصطناعي، لا يستطيل ويتعدى تلخيص المستندات، والمشاركة في تحسين القرار، واتخاذ القرارات في الدعاوى التي سبق الفصل بها، ومدى ارتباط الدعوى بغيرها، فهو لا يعدو إلا أن يكون مساعد للقاضي البشري (بلال ، فاطمة ، مرجع سابق ، ص34)

الفرع الثاني: صلاحية الروبوت بالقيام بقبول الرسوم إلكترونياً:

تنص المادة (55) من قانون أصول المحاكمات المدنية الفلسطيني، على أنه (تعتبر الدعوى مقامة من تاريخ قيدها بعد دفع الرسوم)، ويفهم من ذلك، أن قيام الدعوى، لا يتحقق إلا بدفع الرسوم القضائية، وأما عن قيمة الرسوم، فقد أحال قانون أصول المحاكمات في تقدير القيمة إلى قانون الرسوم القضائية، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه كيف سيتم تقدير الرسوم من قبل الروبوت، وهل هناك صعوبات في هذا الشأن؟

أن توظيف الروبوت في إدارة الدعوى، يسبقه وضع نظام إلكتروني يحدد قيم الدعاوى مع مراعاة قواعد الاختصاص النوعي والقيمي، الواردة في قانون أصول المحاكمات، وهذا النظام لا يختلف عما هو وارد العمل عليه ضمن قانون الرسوم القضائية وقانون

أصول المحاكمات، حيث أنه يتم تزويد الروبرت بتلك القيم الرقمية، ضمن الداتا وقاعدة البيانات الخاصة بالروبرت، ويبدء تطبيق النظام بمجرد قيام المدعي بتقديم دعواه عبر البوابة الذكية، فيقوم البرنامج بمعالجة وتقدير القيمة، وفقاً لقيمة الدعوى المرفوعة، والتي يحددها المدعي، وبناء عليه يتم تقدير قيمة دفع الرسوم وفقاً لما نصت عليه المادة (1/55) من قانون أصول المحاكمات الفلسطيني، وفقاً للقيمة التي قام بأدخالها المدعي أن كانت دعوى قيمية، وبالنسبة للدعاوى النوعية فيتم تقديرها وفق النظام الوارد ضمن جدول رسوم المحاكم النظامية، وفي حالة مخالفة الروبرت لقواعد الاختصاص النوعي، فإن ذلك لا يعني بأن الدعوى قد أنتابها إجراء باطل، وذلك أن مهمة الروبرت فقط إدارة الدعوى، وتكون لقاضي الموضوع الكلمة الفصل في إحالة الدعوى للمحكمة المختصة، وهذا يأتي منسجماً مع ما هو مقرر في المادة (93) من قانون أصول المحاكمات المدنية الفلسطيني، والتي تنص على (إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها فعليها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة، وتلتزم المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى) وفي هذا الصدد يجب الأخذ بعين الاعتبار فكرة الدعوى الغير قابلة للتقدير وفقاً للمادة (38)، والتي يعتبرها المشرع زائدة عن 10.000 دينار، وسيقوم بـ:

- إشعار المدعي بمقدار الرسم المقرر وفقاً لما هو مقدر في لائحة الدعوى، والذي سيتم إدخاله ضمن قوائم الإدخال المخصصة، مع مراعاة هذه القيم للاختصاص القيمي، أو النوعي في تقدير الرسوم، وهذا جانب فني، مطلوب من المبرمجين.
- إشعار المدعي بوسائل الدفع المقبولة، والتي يقرر مجلس القضاء العمل بها.
- إشعار المدعي بالقيام بالخصم من حسابه حال الدفع، إشعار المدعي بشكل مباشر بعد خصم الرسوم، قيد الدعوى تحت الرقم معين.
- إشعار المدعي عليه بالرسوم المفروضة حال القيام بالتقدم بادعاء متقابل.

الفرع الثالث: صلاحية الروبرت بالقيام بإجراءات التبليغ بالعرائض واللوائح:

عملية إجراء التبليغ الإلكتروني ليست بالأمر الهين؛ إذا إنه يجب التفرقة بهذا الصدد، فيما ورد من قواعد تحكم تبليغ الأشخاص العاديين والأشخاص المعنوية ذات الطابع الخاص، وفقاً لما هو مقرر في قانون أصول المحاكمات المدنية ضمن المادة (19)، والمادة (14)، ولقد أصلنا لذلك سابقاً، إذ إنه يتوجب على المشرع ولتلافي الأخطاء القاتلة في عملية التبليغ التقليدية، الاستعانة بقانون مماثل لقانون العنوان القطري، ليقوم بهذا الدور، ويتم التبليغ وفقاً للسجل الإلكتروني المنبثق عن قانون العنوان الوطني، ولا إشكالية في فقرات المادة (16) من قانون أصول المحاكمات، والتي تشير لضرورة تبليغ الأوراق الخاصة

بالحكومة للنائب العام، الخ...)، سوى ما ورد بالفقرة السابعة من المادة (16) والتي تقضي بـ(فيما يتعلق بالقاصر أو فاقد الأهلية تسلم لم ينوب عنه قانوناً)

فحتى يتم ضبط هذه الفقرة ينبغي أن يتم مراعاة ذلك من خلال دمج السجلات الموجودة لدى المحكمة الشرعية المتعلقة بالقاصر والمحجور عليهم، وربطها ضمن السجلات الإلكترونية المنبثقة عن قانون العنوان الوطني

وحتى لا نذهب بعيداً في هذا الجانب، فإن دور قاضي إدارة الدعوى في الوضع التقليدي، يقوم على فكرة التحقق من صحة الدعوى، وتوافر عناصرها واللوائح الجوابية، المتصلة بانعقاد الخصومة. (المناصرة م، مرجع سابق ص58)، وتنظيم المستندات والعقود والمبررات المرفقة من قبل الخصوم، ولا يمتد في سلطته للفصل بالموضوع، وقد رتب المشرع الأردني ووفقاً لنص المادة (59) مكرر من قانون أصول المحاكمات البطلان على تلك الإجراءات

المطلب الثاني: صلاحيات الذكاء الاصطناعي اللاحقة لانعقاد الخصومة

تعد هذه المرحلة هي المرحلة التالية في مراحل إدارة الدعوى، حيث إن الخصومة لا تنتقد وفقاً للمادة (2 / 55) من قانون أصول المحاكمات إلا بعد تبليغ المدعى عليه بلائحة الدعوى، وهو ما يعطي للقاضي الطبيعي صلاحية النظر بالدعوى بالمفهوم العام، وبإسقاط هذا المفهوم على القاضي الذكي ودوره وصلاحياته، فإننا سنتناول هذا المطلب ضمن ثلاث فروع:

الفرع الأول: صلاحية الروبرت بتكليف الخصوم بتكرار الدعوى وبيان دفوعهم:
الروبرت "قاضي إدارة الدعوى المدنية الذكي" يتم إعطاءه أوامر يقوم بالتعامل معها بشكل متتالي عند برمجه، ومن ذلك منحه صلاحية، إعطاء الأمر للمتقاضين، "بتكرار الدعوى واللوائح الجوابية، وهو ما يعني تأكيد كل من المدعي والمدعى عليهم بمضمون لوائحهم دون تغيير تمهيداً للدخول في إجراءات المحاكمة لاحقاً" (التكروري، مرجع سابق ص29)، وبعد انعقاد الخصومة وتكرار اللوائح، يتم تكليف المتداعين بتقديم دفوعهم، لأن الفصل بهذه الدفوع، قد يغني عن نظر موضوع الدعوى، وفي هذا الإطار ينبغي أن يتم بناء الأوامر القائم عليها الروبرت (القاضي الذكي)، بشكل متناغم مع نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية، وفي هذا السياق تنص المادة (89) من قانون أصول المحاكمات على (يجب على الخصوم تقديم طلباتهم ودفوعهم مرة واحدة قبل الدخول في أساس الدعوى)، وبمجرد قيام المدعى عليهم، بالضغط على أيقونة (دفع)، والتي تتيح له بيان تفاصيل الدفوع وطبيعتها، فيقوم القاضي الذكي بإحالة الدفع لقاضي الموضوع

ونرى بأن حلول الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يتجاوز حدود صلاحيات قاضي إدارة الدعوى بالمفهوم الدقيق، وذلك أن بناء الذكاء الاصطناعي قائم، على التغذية الموجهة، والمحددة في نطاق معين

الفرع الثاني: تكليف الروبوت الخصوم بحصر بيناتهم: في إطار الموامة بين ما هو منصوص عليه في قانون أصول المحاكمات المدنية في المادة (120) المتعلقة بتكليف الخصوم بحصر بيناتهم، فإن مثل هذه المهمة هي أيسر ما يمكن أن يقوم بها قاضي إدارة الدعوى الذكي، فلا ينتاب أي مشكلة، وحصر البيانات، يؤدي إلى الإسراع بالفصل بالدعوى

الفرع الثالث: صلاحية الروبوت بإحالة الدعوى لقاضي الموضوع للفصل فيها: في الوضع الطبيعي، ينحصر دور قاضي إدارة الدعوى في تحرير محضر بجميع الإجراءات التي أشرف عليها ويحصر الوقائع ويقوم بإحالتها إلى محكمة الموضوع، وهذا ما جرى عليه العمل في المملكة الهاشمية (المناصرة م.، مرجع سابق ص 61)؛ ونظراً لأن قانون أصول المحاكمات الفلسطيني، يعطي قاضي الإدارة صلاحية الفصل بالموضوع، وهو ما لا يتوافق مع فكرة حلول القاضي الذكي، محل قاضي إدارة الدعوى المدنية، فإننا ننادي بضرورة الفصل بين العمليتين من خلال قيام مجلس القضاء الأعلى بإصدار قرار يقضي بتكليف قاضي إدارة متخصص لمراقبة صحة الإجراءات، وهو ما يعني بأن يتم الإتاحة للقاضي الذكي بعد قيام المتقاضين بتقديم اللوائح ودفعهم وبيناتهم، بتحويلها لقاضي إدارة الدعوى، والذي يقوم بإحالة الملف كله إلى قاضي الموضوع

الخاتمة:

تفاوت طرق إدارة الدعاوى الإلكترونية فيما بين الدول، فالبعض ما زال يعتمد في إدارة الدعاوى الإلكترونية على الأسلوب التقليدي، والذي يتيح للمتدعين رفع اللوائح عبر صفحة المحكمة الإلكترونية، منتظراً من الإدارة القائمة على الصفحة الرد عليها وتحديد الرسوم وتحديد الجلسات، كبرنامج الميزان 2 بفلسطين، ومن النظم المتطورة، التي تأخذ بفكرة حلول برنامج إلكتروني ذكي محل القاضي الطبيعي مثل دولة إستونيا، ومن الدول التي تقوم التي تتوسط الحالتين مثل دولة الإمارات العربية

ويرجع ذلك التفاوت بسبب الاختلاف الحاصل فيما بين الدول من ناحية توافر المتطلبات التشريعية والفنية اللازمة لعملية الدمج الإلكترونية، وفي الحالة الفلسطينية، نجد أن المقومات التشريعية بنسبة 60 % متوفرة، فقانون المعاملات الإلكترونية يمكن التأسيس عليه، وهو قانون يناسب المرحلة التي ننادي فيها ضمن هذا البحث، وكذلك تمتلك فلسطين الطاقم البشري، وينقصنا التغطية المالية التي تطلبها عملية برمجة وتصميم

برنامج عدالة ذكي متكامل، وخصوصاً في ظل عدم وجود بنية تحتية فنية جاهزة بالشكل اللازم، وتطوير الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى، وتخويله الحلول محل قاضي إدارة الدعوى؛ إذ يستطيع القاضي الذكي، قبول تقديم اللوائح المتبادلة بين المتداعين، ويقوم بشكل ذاتي بعملية حساب قيمة الرسوم بشكل مباشر عقب تحديد المدعي لقيمة الدعوى، كما يقوم قاضي إدارة الدعوى الذكي، بتبليغ المدعى عليه بمجرد وصول إشعار له بدفع الرسوم، وهذه العمليات تتم بشكل مباشر، ودون الحاجة لأي تدخل من قبل المستخدم، وينبغي أن تكون تلك العمليات متلائمة مع القواعد الأصولية المقررة بقانون المرافعات المدنية، وصلاحيات قاضي إدارة الدعوى الذكي، قد تكون صلاحيات سابقة لانعقاد الخصومة، وقد تكون صلاحيات لاحقة لانعقاد الخصومة، وبمجرد انتهاء القاضي الذكي من القيام بمهامه الإدارية، يقوم بشكل تلقائي بإحالة الأوراق والمستندات والبيانات التي تم حصرها إلى قاضي الموضوع للفصل بها، وكل هذه الاعمال لا تعني إلغاء دور قاضي إدارة الدعوى المدنية بالكلية، فطول الذكاء الاصطناعي يكاد يكون بنسبة 60 %، حلول كلي، و40 % حلول جزئي، وذلك أن طبيعة بعض الأعمال تتطلب ذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر، صعوبة تمييز الذكاء الاصطناعي للمستندات المزورة ويصعب عليه الاستدلال على صحة الوكالات

النتائج:

- الذكاء الاصطناعي، يمكن توظيفه في خدمة العدالة، وإدارة الدعوى المدنية والتجارية، ونرى بأن مجال عمله في هذا المضمار، فنستبعد إخضاع إجراءات الدعوى الجزائية لكثرة إجراءاتها.
- لا ينبغي أن يمتد دور الذكاء الاصطناعي في عمليات التقاضي للحلول الكلي، بل لا بد من قاضي إدارة للرقابة على صحة الإجراءات، وهذا الدور لا يتعدى ما نسبته 30 % مما هو عليه في الوضع التقليدي.
- البنية التشريعية الفلسطينية مهيأة لتوظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة العدالة، فقانون المعاملات الإلكترونية قانون حديث، تناول بين ثناياه السجل الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، والكثير من الأحكام، وأتاح للمجلس القضاء، كمرفق من مرافق الدولة من الاستفادة من تلك المزايا، وتوظيفها في خدمته.
- العمليات التي يقوم بها القاضي الذكي في إدارة الدعوى تتسم بأنها عمليات تتم بشكل أوتوماتيكي بنسبة 60 %، ولا تحتاج لتدخل بشري، والتدخل البشري ينحصر في مراقبة صحة المستندات المقدمة، والأخطاء البرمجية الواقعة على البرنامج فقط.

- التجربة الإماراتية هي تجربة ممتازة، يمكننا الاستفادة منها من خلال الاقتباس من دليل المستخدم الموجود عبر صفحة وزارة العدل الإلكترونية، فهو دليل تعريفى وتطبيقي يساعد في تنظيم الرؤية الذهنية للمتخصصين، عند الشروع بإعداد برنامج متخصص.
- ينبغي عند القيام بإعداد البرمجة الخلفية الخاصة بالقاضي الذكي، مراعاة القواعد الأصولية المقررة في قانون أصول المرافعات الفلسطيني، وينبغي التمييز بين الإجراءات التي تسبق انعقاد الدعوى، والإجراءات اللاحقة لانعقاد الخصومة.

التوصيات:

- يوصي الباحث بضرورة، إدخال تعديل تشريعي على قانون المعاملات الإلكتروني الفلسطيني رقم (3) لسنة 2013، بحيث يكون بمثابة المظلة التشريعية الواضحة التي تدعم فكرة تطبيق الذكاء الاصطناعي.
- يوصي الباحث بضرورة تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، من خلال إدخال تعديل تشريعي، يسمح بوجود قاضي إدارة للدعوى، وذلك وفقاً للتالي (يتولى قاضي افتراضي مهمة إدارة الدعوى، ويتحدد اختصاصه وصلاحياته اللائحة التنفيذية الخاصة، مع مراعاة تكليف قاضي طبيعي مراقبة عمل الروبرت قبل إحالة الدعوى للقاضي المختص).
- يوصي الباحث بضرورة تعديل نص المادة (7) من قانون أصول المحاكمات الفلسطيني، المتعلقة بالتبليغات، على غرار ما هو معمول به ضمن أحكام قانون العنوان الوطني القطري، وجعل التبليغ الإلكتروني، هو الوسيلة الأولى الرسمية بالتبليغات، وإعطاء الوسائل الأخرى الطابع الاحتياطي، حال وجود خلل في الشبكة، أو وقوع كوارث، بحيث يصبح النص بعد التعديل (يجري تبليغ الأوراق القضائية بالطريق الإلكتروني، عبر رسائل البريد المعتمدة لدى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2 يتم التبليغ بواسطة مأمور التبليغ أو بأي طريقة أخرى تقررها المحكمة، كوسيلة احتياطية، عند وقوع خلل فني يمنع من التبليغ بالوسائل الإلكترونية المعتمدة).
- يوصي الباحث بالاستئناس بالتجربة الإماراتية في مجال التقاضي الإلكتروني، والاستئناس بدليل المستخدم، والقرار الوزاري رقم 260 لسنة 2019.
- يوصي الباحث بقصر عمل الروبرت على إدارة الدعوى على إجراءات محددة،

وَألا يتم إلغاء دور عمل قاضي إدارة الدعوى كلياً، وأن يقيد دور الاخير بالرقابة على صحة ما يقدم فقط.

قائمة المصادر والمراجع:

بلال، فاطمة عبد العزيز حسن (2023). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء [رسالة الماجستير، جامعة قطر].

الترباوي، حمزة (2022). هل الذكاء الاصطناعي مؤهل لإصدار الفتوى. العربي الجديد.

التركوري، عثمان (2020). إدارة سير الدعوى المدنية. تم الاسترداد من <http://www.othman.ps/wp-content/uploads/2020/04/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A%D9%8A%D8%A9.pdf>

خدمة رفع الدعوى إلكترونياً (2019). دليل المستخدم، دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وزارة العدل الإماراتية الإصدار 1.0.

زيدات، رائد (2013). إدارة الخصومة المدنية في قانون أصول المحاكمات [رسالة الماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت].

أبوسمهدانة، عبدالناصر عبد الله (2017). نحو قضاء إداري إلكتروني. مجلة جامعة الأزهر بغزة، 19 (عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكم)، صفحة 343.

سهيلة، جبايلي صبرينة بن عمران (2019). دور الذكاء الاصطناعي في اقتراح استراتيجية التقاضي، دراسة تحليلية في قطاع العدالة. مجلة العلوم الإنساني لجامعة أم البواقي، 9 (2).

الشماسي، مريم محمد (2022). نظام التقاضي عن بعد وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي [أطروحة الماجستير].

الظهوري، سنان سليمان (2020). إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي [درجة البكالوريوس، جامعة الشارقة فرع خوفكان].

عبد الحميد، عمارة (2018). التقاضي الإلكتروني عن بعد دراسة مقارنة. مجلة التعليم للعلوم الاجتماعية، 13(5)، صفحة 590. <https://doi.org/10.17121/ressjournal/1614>

عثمان، حسين عثمان (2012). إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة.

علي، خالد (2021). التقاضي إلكترونياً أمام المحاكم الاقتصادية المصرية طبقاً للقانون رقم 146 لسنة 2019 (المجلد الأول). فاع للقانون وأعمال المحاماة.

قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم (24) لسنة 1988، وتعديلاته.

قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني رقم (2) لسنة 2001، وتعديلاته.

قانون رقم (11) لسنة 1992، بشأن إصدار قانون الإجراءات المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة — المنشور بالجريدة الرسمية ضمن العدد 235 مكرر السنة الثانية والعشرين — بتاريخ 1992/ 3/ 8

- قانون رقم (11) لسنة 1992، بشأن إصدار قانون الإجراءات المدنية المنشور بالجريدة الرسمية ضمن العدد 235 (8، 3، 1992)، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- قانون رقم (146) لسنة 2019 -الخاص بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية، الصادر بالقانون رقم 12، لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 31 مكرر(و) في 7 أغسطس 2019.
- قانون العنوان الوطني القطري رقم (24) لسنة 2017.
- قانون المعاملات الإلكترونية الفلسطينية رقم 6 لسنة 2013.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم 25 لسنة 2018، بشأن المشروعات ذات الصلة المستقبلية.
- المناصرة، مجد وليد عطا (2012)، إدارة الدعوى المدنية وتطبيقاتها العملية وفقاً لأحكام القانون الأردني [رسالة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط].
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو (2019). الذكاء الاصطناعي في مجال البراءات. تم الاسترداد من https://www.wipo.int/tech_trends/ar/artificial_intelligence/story.html#group-lmh-trykhy-iuapSA7cYh

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- bilālun fāṭimatu 'abdi al-'azīzi ḥasanin (2023) . dawru al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi fī ta'zīzi al-'adālāti al-nājjizati 'amāma al-qaḍā'i] risālatu al-mājjistīr jāmi'atu qaṭar
- al-tarbāwiyyu ḥamzata (2022). hali al-dhakā'u aliāṣṭinā'iyyu mu'uahhalun li'īṣḍāri alfatwā al'arabiyyu aljadīdu
- al-tkrwriyyu 'uthmāna (2020). 'idāratu sayri al-da'wā almadaniyyati tamma aliāstirdādu min <http://www.othman.ps/wp-content/uploads/2020/04/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A%D9%8A%D8%A9.pdf>.
- khidmatu raf'i al-da'wā 'ilkatriwwnyā (2019). dalīlu almustakhdimi dawlatu al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati wizāratu al'adli al'imāarittayū al'īṣḍāru 1.0.
- zaydātu rā'idun (2013). 'idāratu alkhushūmati al-madaniyyati fī qānūni uṣūli almuḥākamāti]risālatu al-mājjistīr kulliyati al-dirāsāti al-'ulyā jāmi'atu byr zyt
- 'abwsmahdānata 'abdilunāsr 'abdu Allāhi (2017). naḥwa qaḍā'in 'idāriyyin 'ilkatriwwny mijallatu jāmi'ati al'āzīhir bighazzata 19'adadun khāṣṣun bima'utumri kulliyati alḥuqūqi alkhāmisi almuḥakkami ṣafḥata 343.
- suhaylatu jubāyilī ṣubaryinatu bnu 'imrāna (2019). dawru al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi fī aqtirāhi a'astiriā'āatīya al-taqāḍī dirāsaton taḥliyyatun fī qīṭā'i al'adālāti mijallatu al'ulūmi al'insāniyyi lijāmi'ati ummi albawāqī 9.(2)
- al-shammāsiyyu maryamu muḥammad (2022). nizāmu al-taqāḍī 'an bu'din wafqan liqānūni al'ijrā'āti almadaniyyati al'imāaritti] uṭrūḥati al-mājjistīr

- al-zuhūriyyi sinānu sulaymāna (2020). 'ijarā'ā'ut almuḥākamati aljazā'iyyati 'an bu'din fi alqānūni al'imāarittī] darajatu al-bbakā'ā'uliwryūs jāmi'atu al-shāriqati far'u khūfkāna
- 'abd alḥamīdi 'umārata (2018). al-taqāḍī al'iliktirūniyyi 'an bu'din dirāsaton muqārinaton mijallatu al-ta'limi lil-'ulūmi aliājtīmā'iyyati 5(13) ،ṣafḥa 590. <https://doi.org/10.17121/ressjournal.1614>
- 'uthmānu ḥsyn 'uthmāna (2012). 'imkāniyyata astikhdāmi tiqniyyāti al-dhakā'i aliāṣṣtinā'iyyi fi ḍabṭi jawdati al-tadqīqi al-dākhiliyyi kulliyatu aliāqṭiṣādi wa-l-'ulūmi al-'idāriyyati jāmi'atu al-zaytūnati
- 'aliyyun khālīdin (2021). al-taqāḍī 'ilkatriwwnyā 'amāma almaḥākimi al-aqṭiṣādiyyati almiṣriyyati ṭibqan lil-qānūni rqmī 146 Isna 2019) almuḥāmmadi al'aūlā fā' lil-qānūni wa'a'māli almuḥāmāti qānūnu uṣūli al-muḥākamāti al-madaniyyati al'urdunniyyu raqmu (24) lisanati 1988 ،wata'dīlith qānūnu uṣūli al-muḥākamāti al-madaniyyati wa-l-tijāriyyati alfilasṭīniyyu raqmu (2) lasinti 2001، wata'dīlith
- qānūnu rqm (11) Isna 1992 ،bsh'an 'iṣḍāri qānūni al'ijrā'āti al-mdnya fi dwla al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati - almanshūri bi-l-jarīdati al-rasmiyyati ḍimna al'adadi 235 mukarrari al-sanati al-thānya wa-l-'iṣhrīna - btārykh 8 /3 /1992
- qānūnu raqmu (11) Isna 1992 ،bisha'ani 'iṣḍāri qānūni al'ijrā'āti almadaniyyati almanshūri bi-l-jarīdati al-rasmiyyati ḍimna al'adadi (8 31992 ،). dawlatu al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidatu qānūnu raqmu (146) lisanati 2019- alkhāṣṣu bita'dīli ba'di 'aḥkāmi qānūni 'inshā'i almaḥākimi al-aqṭiṣādiyyati al-ṣādiri biāalquāniwn raqmi ،lsanati122008 ،aljarīdati al-rasmiyyati al'adadi 31 mukarrarwa fi 7 'aghustusa 2019.
- qānūnu al-'unwāni al-waṭaniyyi al-qaṭariyyi raqmu (24) lisanati 2017.
- qānūnu al-mu'āmalāti al'iliktirūniyyati alfilasṭīniyyu rqm 6 Isna 2013.
- al-marsūmu biqānūnin athiāadyi rqmī 25 lasani 2018 ،bisha'ani al-mashrū'āti dhāti al-ṣifati alimstiqbalyi#ta
- almunāṣarati majdu walīdu 'aṭā (2012). 'idāratu al-da'wā almadaniyyati wataṭbīquāthā al'amaliyyati wafqan li'ihkāmi alqānūni al'urdunniyyi] risālatu al-mājistīr jāmi'atu al-sharqi al'awsaṭi
- al-mnzma al-'ālmya lil-milkiyyati alfikriyyati al-ībw (2019). al-dhakā'u aliāṣṣtinā'iyyu fy majāli al-brā'āt tamma aliāstirdād mn https://www.wipo.int/tech_trends/ar/artificial_intelligence/story.html#group-lmh-trykhy-iuapSA7cYh.

Adaptation of Artificial Intelligence in the Management of Civil and Commercial Cases

Hetham Emad Erheem⁽¹⁾

Abstract:

This research addresses the solutions offered by artificial intelligence in the role of the civil case management judge, according to the Palestinian Procedural Law and comparative laws. It explains the nature of the role of the civil case management judge in the traditional setting, and how to utilize and adapt that nature in an electronic environment. It is essential to outline the legislative requirements necessary for implementing AI in case management, including legislation related to electronic notifications, new payment methods, as an alternative to in-person payments, and technical requirements necessary to build a strong electronic system. The system should protect the internal network of the artificial intelligence incubator program, facilitate user access, and ensure the security of his data and documents. Such measures would streamline litigation procedures and shorten timelines. The study also presents the experiences of some Arab countries that have implemented remote litigation systems, with a particular focus on the UAE's experience. It evaluates this experience and considers how it might be applied to the Palestinian context. Additionally, the study explores the roles of artificial intelligence both before and after the initiation of a case.

Keywords: Artificial intelligence, Civil case management.

(1) Faculty of Law and Information Technology – Gaza University (Gaza – Palestine)
hatham.erheem@gmail.com